

خطاب الرئيس محمد أنور السادات

لمؤتمر الحماية القانونية

في ١٠ مايو ١٩٧٩

يطيب لي ان التقي بكم في مؤتمركم ويسعدني ان ارحب بالسادة الضيوف اعضاء المؤتمر علي ارض مصر الطيبة ولعلكم تشاركونني الرأي بان العلاقات القانونية بين مصر وغيرها من دول العالم أقوى ما تكون تميزا مع فرنسا حيث ارتبط القانون المصري في نشأته بتاريخ فرنسا القانوني الذي يرجع الي الثورة الفرنسية ويعتبر الفقة والقضاء الفرنسي من المصادر التاريخية الأساسية للعديد من المبادئ التي يعتني بها المشرع المصري عند اعداد القوانين

اذا كان مؤتمركم جاء مواكبا للعام العالمي للطفل فان اختياركم لموضوع المؤتمر وهو الحماية القانونية للطفولة هو اختيار موفق وله دلالة واضحة علي ألتحام جمعيتكم بالمجتمع العالمي واهتمامه، فهذا المؤتمر يضع علامات واضحة علي جانب هام من جوانب رعاية الطفولة، فالحماية القانونية للطفولة هي بلا شك عنصر هام وفعال في اعداد الطفولة و.. وتنشئتها التنشئة السليمة السوية، ضمناً لأن تكون أجيال المستقبل قادرة علي تحمل مسؤولياتها أنها حقيقة مسلم بها ان الطفولة هي صانعة المستقبل، بل أنها هي المستقبل ذاته

ان اختياركم لمصر مكانا لعقد هذا المؤتمر، هو اختيار نعتز به ونقدره ومصدر تقديرنا واعتزازنا هو ان العام العالمي للطفل جاء استجابة لنداء مصر التي دعت هيئة الأمم في مؤتمر المرأة بالمكسيك عام ١٩٧٥ الي تخصيص عام للطفل، وقد وجد هذا النداء استجابة كاملة من الضمير العالمي والمنظمات الدولية، فكان هذا العام الذي جعل الطفل في بؤرة اهتمام العالم اجمع

ان الاهتمام بالطفولة ورعايتها، تعتبره مصر واجباً وأملاً، وهو اهتمام ينبع من واقع مجتمعنا، فالطفولة في مصر تمثل قطاعاً عريضاً من السكان

حيث يبلغ عدد الاطفال دون سن الخامسة عشرة ما يقرب من ١٦ مليون طفل، أي ٤٠% من سكانها. ان مصر وهي تترجم هذا الاهتمام الي عمل فإنها تستهدف رعاية الطفولة من خلال التشريعات والقوانين التي تكفل تنفيذ برامج الخدمات هذا المجال بيسر وفاعلية فنص الدستور الدائم علي حماية الاسرة باعتبارها أساساً للمجتمع تأكيداً لجعله مبدءاً اساسيا من مبادئ الدولة واذكر لكم علي سبيل المثال لا الحصر التشريعات التالية التي اصدرتها الدولة

قانون بانشاء مجلس اعلي للطفولة بهدف اقتراح السياسة العامة في مجال رعاية الطفولة واعداد الخطة القومية الشاملة بما يحقق التنسيق والتكامل بين برامج الوزارات والهيئات المعنية بالطفولة

قانون بشأن دور الحضانة يهدف لاحكام الرقابة والتوجيه علي دور الحضانة ضمانا لحسن اداء الخدمة وتشجيع الافراد علي انشاء مزيد من الدور

قانون بشأن النفقة وهو يهدف الي استقرار كفالة الأسرة لأفرادها ضمانا لحق الأطفال في الرعاية والعناية

قانون للأحداث سواء المشردين أو الجانحين ويتفق مع السياسات العقابية والاجتماعية الحديثة باعتبار ان ظاهرة الأحداث تستوجب العلاج والاصلاح، والتقويم لا الزجر والردع

قانون خاص بحماية النشئ بالنسبة لسوق العمل يهدف الي تحديد السن والمهن المتوافقة معها والضمانات التي يجب ان يكفلها اصحاب العمل لهم

قانون خاص بتأهيل المعاقين من صغار السن تأهيلاً يتناسب مع قدراتهم حتي
ينضموا الي صفوف العمالة المنتجة

احكام وارده بالقانون المدني كفالة حق الطفل من وقت الحمل حتي لحظة الولادة
سواء تلك التي تتعلق بالولاية أو الحضانة أو الوصاية أو الإرث أو ثبوت النسب
وكلها من مسائل الاحوال الشخصية المستمدة من هدي الشرائع السماوية

قانون خاص بالمؤسسات الإيوائية للأيتام واللقطاء

كما ان الدولة بصدد تعديل القوانين والتشريعات التي تكفل حماية الاطفال بما يتفق
مع الاعلان العالمي لحقوق الطفل - وهناك اتجاهاً الي تعديل التشريعات الخاصة -
بتعليم الطفل يهدف مد فترة الإلزام الي سن ١٥ سنة بدلا من ١٢ سنة

تلك اشارة سريعة لبعض التشريعات التي تكفل حماية الطفولة وانواع الرعاية
المكفولة لهم أرجو ان تلقوا من خلال لقاءكم مزيداً من الضوء عليها .. اذ اننا نتطلع
دائماً الي مزيد من التقدم والتطور في هذا المجال .. وانا اعتر برؤيتكم ومشورتكم
...، مرحبين بكم في ارض مصر متمنين لكم طيب الإقامة شاكرين لجهودكم الصادقة
حتي تحظي الطفولة بما تستحقه من تضافر الجهود الانسانية علي صعيد العالم لتجئ
من بعدنا ذرية متحابه سويه تعمر بها الارض بذور المحبة والاخاء والعدل والمساواة